

كلامها عن الجيش الحرّ والمعارضة المعتدلة، فخيابها العسكري تترجمه مجموعات جبهة النصرة وأحرار الشام وجيش الإسلام، والتداعيات العسكرية تنبئ بتطورات دراماتيكية متسارعة بعد تهاوي مواقع هذه الجماعات أمام الجيش السوري، خصوصا شمال سورية وقرب الحدود التركية، حيث وصل الجيش السوري لبقف للمرة الأولى منذ سنوات وجها لوجه أمام النقاط الحدودية التركية، في منطقة جبل الأكراد، ويتوقع خبراء عسكريون أن تتواصل التطورات المتسارعة للمصلحة للجيش السوري في الأيام العشرة الفاصلة عن جنيف بما قد يغير كثيرا في الخريطة العسكرية للقوقى.

لبنانيا خطف إخلاء سبيل الوزير السابق ميشال سماحة بقرار من محكمة التمييز العسكرية، الأضواء عن جلسة الحكومة التي قاطعها وزراء التيار الوطني الحر وحزب الله، الذين قالت مصادر متباعدة أنهم سيشاركون في الجلسة المقبلة بعدما تمّ التقاهم على إدراج بند التعيينات الأمنية والعسكرية على جدول الأعمال، ووضعت قواعد واضحة ومرضية للفرقاء لإنجاز التعيينات. إخلاء سماحة بكفالة مالية ومنع من السفر والتواصل الإعلامي، لتجنيب المحكمة العسكرية ارتكاب مخالفة قانونية جسيمة، بمواصلته توقيفه بما يتعدّى مدة التوقيف في الحكم الصادر بحقه، آثار عاصفة من قوى الرابع عشر من آذار أصابت القضاء مباشرة بسبل من الشتام، ومهدت لحملة شعواء بحق القضاء العسكري خصوصا، وراقق ذلك تهديد بالفوضى وأعمال شغب واستحضر لمناخات التوتر والتصعيد، بصورة تيشر بنية إدخال البلد في أيام من القلق وتعريض الاستقرار الأمني للاهتزاز، بانفلات الشارع في مناخات الاحتقانات المذهبية والطائفية، وجهوزية التنظيمات الإرهابية لاستغلال كل ساحة.

محكمة الجنات

لا ترفض التوقيف المستمر

أخلى سبيل الوزير السابق ميشال سماحة من سجن الريحانية لإفرا من محكمة التمييز العسكرية وبكفالة قدرها 150 مليون ليرة لبنانية من منعه من السفر ومن الإلاء بأي تصريح على أي وسيلة إعلامية مقروءة أو مرئية أو مسموعة عن فمها وسائل التواصل الاجتماعي حتى صدور حكم نهائي عن هذه المحكمة تحت طائلة إصدار مذكرة توقيف جديدة بحقه، بعدما اعتبر القاضي طوني لطوف أن سماحة قضى فترة مكوثيه السابعة، وعليه حضور الجلسات المقبلة.

وتؤكد مصادر قضائية رفيعة لـ«البناء» إلى «أن ما حصل في المحكمة العسكرية هو تطبيق حرفي للقانون اللبناني، لأن المحكمة أمام مهمة الجنات لا ترفض التوقيف المستمر، لأن ما ينبغي أن يكون الموقف أثناء المحاكمة فقط في قضص الإتهام وللمحكمة أن تقرر أن تقيمه موقوفاً أو تطلق سراحه، مع ضمانات أن يحضر جلسة المحاكمة، وبما أن التمييز المرفوع ضدّه لا يعني حمّتا زيادة العقوبة؛ وبما أن المحكمة قد تثقل التمييز أو ترفضه فإنها وتطبيقا لقواعد العدالة والإنصاف، وحتى لا تتخذ موقفا مسبقا يورج بانها ستنشد العقوبة في حكم التمييز، وفق ما يناقش أصول العمل بالمحاكمات الجزائية، فإنها إرتأت إخلاء السبيل مع اتخاذ التدابير التي تضمن حضور المحاكمة وتضمن سيره التقني وعدم الإخلال بأي معيار من معايير المحاكمة الزهنية، كما هو مألوف في القضاء». وتابعت المصادر «من

ترتيبات جنيف ... (تمة ص1)

هنا يُفهم قرار إخلاء السبيل الذي صدر مرفقاً بشروط تمنعه من السفر والظهور الإعلامي والإدلاء بأي تصريحات، فضلاً عن الكفالة المالية الباهظة جدا وكل ذلك بشكل تدابير كافية لضمان سرية التحقيق وشفافية المحاكمة الزهنية».

وتؤكد المصادر «أن بقاء سماحة في السجن هو بقاء تعسفي لا يستند إلى مبرر إلا قانون شهود الزور». وشددت على «أن المحكمة العسكرية تعتبر اليوم أحد مرتكزات الاستقرار الأمني في لبنان لأسباب تتعلق بالهجوم على المحاكمة، وملاءمة الأحكام وفقا للظرف الأمني، وعدم الخضوع للضغوط السياسية». ولفتت مصادر مطلعة لـ«البناء» إلى «أن وزير العدل الذي عجز عن الضغط على المحكمة العسكرية كانت ردة فعله ضد وجودها، ولو استجاب لتدخلات تيار المستقبل لكانت اليوم في موقع آخر، علما أن رئيس محكمة التمييز هو قاضي مدني وليس ضابطا عسكريا وهو نفسه يمكن أن يكون رئيسا لمحكمة الجناتيات ومنتدبا من القضاء العدلي».

14 آذار تستحضر لغة التشنج شارعيا

وبعد قرار إخلاء سراح الوزير سماحة شن فريق 14 آذار هجوماً مبرجبا على المحكمة العسكرية ولجأ رئيس تيار المستقبل سعد الحريري ورئيس اللقاه الديموقراطي النائب وليد جنبلاط ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل ورئيس حزب القوات سفير جعجع إلى الشنح السياسي واستحضار لغة المرحلة السابقة لخلق مناخ توترتي يؤسس لما هو أخطر، لا سيما أن ما يقوم به فريق 14 آذار هو تضخيم لقضية مستوفية كل شروطها القانونية، فهو أصدى حكمة وخرج بقرار قضائي بإجماع القضاة وبأسباب معلومة. وتحدثت مصادر مطلعة لـ«البناء» «أن هذا الفريق يريد إعادة إنتاج شيء ما لما يُسمى ذكرى 14 آذار، لا سيما أن سماحة يعتبر شخصية استقطابية جانب»، مشددة على «أن التطاول على قاض وضابط والهجوم على المحكمة العسكرية وإعادة التفكير بقطع الطرقات في قصص والطريق الجديدة والكولا والتبائة، يوحي أن هناك أمر عمليات يريد أن يؤسس لانفجار أمني وتوترات من هنا وهناك».

واعتبر رئيس «كتلة الوفاء للمقاومة، النائب محمد ردع» أن التصريحات الصحابة والمبرجة التي تعترض على قرار إخلاء سبيل سماحة، ليست إلا لتعبير عن النكد والكيبية والاستنسابية التي ما انفك فريق المصّرحين اليوم يمارسها في السلطة وفي التعاطي مع القضاء والإرارة والمال العام من دون أن يرف له جفن لأصوات المعارضين على الظلم والفساد والهرج وسوء الاستخدام للنفوذ والحكم.. ولقت في بيان له، إلى «أن موقف هذا الفريق من القضاء العسكري ومحكمة التمييز العليا فيه هو موقف مزاجي منقلب بحسب الممرات والإحكام التي قد تناسب مصالحه أحيانا أو تتعارض معها أحيانا أخرى، وليس مستندا أبدا للقوانين التي تركز على الحريات أو الأحكام». وأقار أنه «بالأساس كان القضاء مرضيا عنه حين أخلى سبيل ضالعين في الإرهاب وفي إثارة الفتن، أو حين أخرج من السجون عملاء للعدو الإسرائيلي». أما اليوم فقد أصبح مضموبا عليه من قبل هؤلاء حين أخلى سبيل الوزير السابق ميشال سماحة بعدما أكمل تنفيذ الحكم الصادر بحقه ولم يُعدّ هناك من مسوغ قانوني لاستمرار توقيفه».

التعيينات العسكرية

تنتظر الجلسة المقبلة

إلى ذلك عاد مجلس الوزراء أمس، إلى الاجتماع بعد عطلة طويلة استمرت نحو أربعة أشهر خرقتهما جلسة الـ27 من كانون الأول الماضي ليبتّ قرار ترحيل النفايات، وعقد أمس جلسة غيياب وزراء التيار الوطني الحر حبران حسن والياس بوصعب وحزب الله محمد فنيّه وحسين الحاج بسيل وضع التعيينات العسكرية على جدول الأعمال، وغياب الوزير روني عريجي

البناء

بداعي السفر. ورجحت مصادر وزارية لـ«البناء» أن «يوضع هذا البند على جدول أعمال الجلسة المقبلة»، مشيرة إلى «أن مشاورات حصلت بعد الجلسة عزّيتها رئيس المجلس النيابي نبيه بري أثمرت إيجاد مخرج للقضية ووضع بند التعيينات بنداً نبي على جدول أعمال الجلسة المقبلة بعد أن قفلت الاتصالات التي جرت في اليومين الماضيين في التوصل إلى حل». ولقتت المصدر إلى «أنه سبق أن حصل تفاهّم من هذا النوع خلال لقاءات الوزيرين ابو صعب ووائل ابو فاعور قبل تقاعد العميد شامل روكز. سرعان ما أطاح به وزراء الرئيس ميشال سليمان»، إلا أن الضمانة اليوم هي الرئيس بري الذي هو عزّاب التفاهم ويلاقيه رئيس اللقاه الديموقراطي النائب وليد جنبلاط بالتنسيق مع رئيس الحكومة تمام سلام».

وأشارت مصادر وزارية في 14 آذار لـ«البناء» إلى «أن الاتصالات مستمرة حول ملف التعيينات الأمنية للاتفاق على ثلاثة أسماء للمجلس العسكري وعرضه وفقا للأصول، أي من خلال تقديم وزير الدفاع سمير حبيب نائماً باسم المرشحين للمجلس العسكري إلى مجلس الوزراء». ورجحت المصادر أن تملف الاتصالات تأمين حضور الأطراف كافة الجلسة المقبلة لبتّ التعيينات.

وكان وزير الخارجية جبران باسيل أبغ رئيس الحكومة قبل الجلسة موافقة التيار الوطني الحر على جدول الأعمال. لكن أسبابا سياسية منعت من حضور الجلسة».

وشددت مصادر وزارية أخرى لـ«البناء» على «أنه لا يمكن استكمال عقد جلسات مجلس الوزراء من دون مشاركة وزراء التيار الوطني الحر وحزب الله، ولا تصبح الخلفية السياسية قاسية»، مؤكدة «أن تفعيل عمل الحكومة يكون يجذب كل المكونات السياسية لا سيما وإن اعتراض مكونين سياسيين من المكونات الوطنية الكبيرة المشاركة على أي أمر يسقط ولا يمكن أن يُقر».

ترحيل النفايات قبل أواخر الشهر

وعاد موضوع ترحيل النفايات إلى نقطة الصفر بسبب شبهات حول شركة الترحيل والكلفة الباهظة، برغم تأكيد مصادر وزارية لـ«البناء» أن الشركة الانكليزية تقوم بكل الترتيبات وفقا لقرار مجلس الوزراء»، مشيرة إلى «أن فترة الشهر المعطاة لهذه الشركة تنتهي بعد ثلاثة أسابيع»، متوقعا أن تسير الأمور على ما يُرام». ولقتت المصادر إلى «أن رئيس الحكومة لن يتراجع عن قرار الترحيل، فهو أكد أن العملية ستبدأ في فترة قريبة بعد استكمال التخصّصات»، مشددة على «أن التجاذبات السياسية التي حصلت حول إقبال المطامر الصحية هي التي أجبرت مجلس الوزراء مكرها على القبول بالترحيل الذي هو أبغض الحالات». ورجح وزير الإعلام رمزي جريج لـ«البناء» إنجاز ترحيل النفايات قبل أواخر الشهر الجاري، وأشار إلى «أن الشركة الإنكليزية تعمل على تنفيذ الموجات المطلوبة من ضمن دفاتر الشروط»، ولقت في «أن الشركة الهولندية أقيمت بسبب تفلّحها عن تقديم الكفالة، إلا أن الشركة الإنكليزية أخذت على عاتقها ترحيل كل النفايات ودفعت كفالة 6 ملايين دولار عنها وعن الشركة الهولندية، وبالتالي هي مجبرة أن تاتي بموافقة البلد الذي سترحل النفايات إليه، لكن الشركة لن تكشف عن هذا البلد إلا بعد توقيع العقد مع الحكومة اللبنانية».

الحراك المدني يعود إلى «البيئة»

وتوازيا مع انعقاد جلسة مجلس الوزراء، فاجأ الحراك المدني المتتمثل بحملة «بدا نحاسب، وطلعت بحمكتم»، رجال الأمن بتحركه في أغلب في الشارع معيدا بذلك المشهد الذي كان سائدا بقوة في أيات الفئات، رفضا لما أسماه «منطق العافيا في ترحيل النفايات»، وانتقل المظاهرون من رياض الصلح إلى وسط بيروت وتجمعوا أمام وزارة البيئية محاولين اقتحامها بالقوة، ما دفع القوى الأمنية إلى توقيف 18 من شباب الحراك المدني في محيط الوزارة البيئية.

بعد الملف النووي ... (تمة ص1)

وعملتها، وعلى الاقتصاد والتجارة وغيرها، إلا أن هذه المعاناة كان يتحملها الشعب الإيراني بوعي وحسن وطني لافت، فاقّ توقعات كلها، وهو الذي خير جيدا سياسات قوى الهيمنة الغربية ماضيا وحاضرا، وعرف مسبقا ما الذي يريده الغرب فعلا من بلده، فكان صبره الطويل يعبّر عن كرامته وعفوانه وقيمه، وإصراره على رفض العقوبات البرادة أكثر صلابة وتمسكا، ومن اختلط بالشرح الإيراني، حكاما وأفرادا، يعرف عن قرب وعن كذب معدن هذا الشعب العنيد الذي يقبل التحدي بكل ما أوتي من قوة، خاصة إذا ما جاء هذا التحدي من قبل يريده له الحياة والاستقلال والقرار الحرّ. فات الأوان على ترويض الأسد الإيراني، سرب عملائه ومنذ أن يدور في فك سياساته. لذلك نقول إن الاتفاق النووي الإيراني ليس نهاية المطاف في العلاقات الإيرانية - الغربية. فالحلف الغربي ومعه المتواطعون والمروّجون للتطبيع والتعاون مع تل أبيب، لن يرضى أن تستمرّ إيران في نهجها وسياساتها المستقلة التي تظل تشكل تهديدا استراتيجيا مباشرا لمصلحته ومصالحه إصفاته. لذلك ترى واشنطن في العقوبات الاقتصادية والمالية وغيرها من الوسائل، الأسلوب الناجح في حمل طهران على الركوع والإذعان لمشيئة الغرب.

صحيح أن الاتفاق النووي يضمن رفع العقوبات الدولية عن إيران، إلا أن واشنطن سجدت الذرائع الواهية العديدة، والحجج العقيمة مستقبلا لفرض عقوبات دولية أو أحادية الجانب، بأشكال مختلفة من أجل كبح جماح تقدّم إيران وتطوورها وتتميئتها ونهضتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية والعلمية والتكنولوجية. فإبقاء إيران في أذرة العنوبات – بنظر واشنطن – سيجعلها في النهاية ترضخ لمشيئتها مهما طال الزمن. لذلك، ليس غريبا أن نجد واشنطن اليوم، وبعد توقيع الاتفاق النووي، وقيل رفع العقوبات الدولية المتوقّعت، تلوح بعقوبات جديدة، بحجة تطوير إيران لصواريخ باليستية.

إيران، وإن عانت كثيرا من العقوبات وتأثيراتها السلبية على الإنتاج القومي

كيف يتم تهريب ... (تمة ص1)

بالمنطقة ومناطق الثغرات الأمنية فيها، وتتوقف دوريات الأمن والجيش اللبناني، منطقت استراحة سئسي البريد، حيث يتمّ بالزيون ومراقب للطريق يمشي أمامه يخبره أولا باول عن الحواجز الطيارة والدوريات، وترصد في بعض المناطق الحساسة بغايا معلبات وطعام يستخدمها المهزّبون في المنطقة الممتدة من حدود الهرمل مع القصير في جبلبك منطقة عسكرية وأمنية مؤقتا، تعيد الأمور إلى نصابها بعد فلتان أمّني مخفي أصبح خطرا كبيرا على السلم والأمن الأهلي في البقاع ولبنان.

نضال حمادة

أهله التمر ... (تمة ص1)

من البداية إلى التمييز، بقيت قوى الثامن من آذار تحترم المسار القانوني وترتضيه، ومع قوى إخلاء السبيل المشروط وبكفالة، لم تُقم قوى الثامن من آذار أقواس النصر ولم تحتفل، وحدها قوى الرابع عشر من آذار فتحت فكها لتأكل ما تيسر من جسد القضاء، كما اعتادت أن تأكل وتلتهم مكوثات الدولة ومقوماتها كلها.

– عبر الميليشيا الذي يدعي طهارة العبور إلى الدولة يعقل جنتها ليصل ولا يتورّع عن نبش القبور وأكل الأكباد، أو الدفاع عمّن يفعلون ذلك.

– عندما يلتقي قادة الرابع عشر من آذار على تصنيف «جبهة النصرة» كفرع لتنظيم «القاعدة»، كلام موشي يعالون في امتداح «جبهة النصرة»، والصرة، وأما «القاعدة»، وفقا لتعريفات مجلس الأمن الدولي أسوأ ميليشيا إرهابية عرفها التاريخ، فمأذا يُرتجى للبنان ما دام الفاجر يأكل مال التاجر، ويصير الميليشياوي حامل أختام الدولة؟

ناصر قنديل

«جنيف 3» ... (تمة ص1)

نقطة الصفر والبداية في مسار بلوغ الحل السياسي، بعد أن تمّ تعطيل الكثير من الآلام المتفجرة التي تضعها القوى الراحية والداعمة للإرهاب، خصوصا أن روسيا الاتحادية تدعم بقوة الموقف الرسمي السوري الرافض إشراك أيّ مكون من مكونات الإرهاب في الحوار السياسي، لا سيما تلك المكونات الإرهابية التي خرجت من رحم اجتماع الرياض لما سُمي بالمعارضة السورية.

وما هو مرجح أن تكون مرتكزات «جنيف 3»، إذانة واضحة للإرهاب والتطرف، وهو الشرط الأساس الذي تستكث به الدولة السورية قبل أن تذهب إلى «جنيف 1». فمخاطر الإرهاب لم تعد تقتصر على سورية والعراق وبعض دول المنطقة، بل باتت تشكل تحديا لكل دول العالم، لا سيما الغربية منها؛ خصوصا أن بعض هذه الدول التي رعت الإرهاب وعمته وبألسان عليه صفة «الدولة»، ربما تجري مراجعة دقيقة لسياساتها في هذا الصدد، وهذا حكما يعكس على مسار «جنيف 3»، ونتائج.

التحديات الإرهابية التي تجاوزت سورية، والتي يعتقد في ظلها «جنيف 3»، قد تجعل من هذا المؤتمر محطة انطلاقا باتجاه ما اصطح على «الحل السياسي» لإنهاء الأزمة السورية، وقد يتمّ التوصل إلى آلية تدفع بهذا الاتجاه وحلحلة تعقيدات كانت تقربها الدول التي ترعى الإرهاب وتدعمه، خصوصا أن رعاة الإرهاب خسروا في الآونة الأخيرة أوراقا كثيرة. وياتوا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى، أن «الحل السياسي» لزامة سورية، في ظل ما تحقّقه الدولة السورية من تقدم وإنجازات في مواجهة الإرهاب، بدون بغناية الاسم الحركي الذي يسبغ على الإقراب بانتصار سورية في الحرب على الإرهاب ونجاحها في إسقاط الوأمرأة التي استهدفتها.

لا شك في أن الدول التي دعمت الإرهاب وشكلت حواضن له، سترفع من منسوب الكلام عن سيناريويات «الحل السياسي»، بزعم إنه يقوم بناء على شروط مسبقة توضع على الدولة السورية، وبمرحلة انتقالية تحقق لها ما يسعى المعارضه نصرا معنويا، لكن هذه السيناريوات ليس لها أي أساس، حتى وإن صدرت عن الأميركي أو عن أي دولة أخرى. فالدولة السورية التي صمدت في وجه أشرس مؤامرة إرهابية كونيّة، لن تمنع أعداءها فرصة الانقضاض عليها مجددا باسم «الحل السياسي».

معن حبيّة

في ميلاده الثامن والتسعين ... (تمة ص1)

على إزالة آثار الهزائم، مدركا أنّ «الضربة التي لا تميّتي تزيديني قوة».

وألته كان مقاوما، كان شجاعا في مراجعة تجربته وتحديد مكامن الخطأ والخلل دون تردد، مدركا أنّ مواجهة الأخطار العظيمة التي تواجهه لا تتنجح إلا بالمراجعة الدائمة والجريئة لأدائه في الواقع الذي يتحرك فيه.

والله سمعت ككثيرين، من أبي عمار قائد المقاومة الفلسطينية ومرزما أنه حين التقى جمال عبد الناصر محمد التناقد الأولى العام 1968، وبجهد كبير من الأستاذ محمد حسين ميّلز، بعد توشيش مارسته أجهزة وجهات المعارضة نصرا معنويا، لكن هذه السيناريوات ليس لها أي أساس، حتى وإن صدرت عن الأميركي أو عن أي دولة أخرى. فالدولة السورية التي صمدت في وجه أشرس مؤامرة إرهابية كونيّة، لن تمنع أعداءها فرصة الانقضاض عليها مجددا باسم «الحل السياسي».

بل لو كان جمال عبد الناصر موجودا اليوم بل كان يسعى لن يصدر عن جماعته الدول العربية بيان يعترف بحدوث المقاومة اللبنانية إرهابيا، فيما لم تكف الجامعة نفسها حتى يذرف «دموع التماسيح» على شهداء الانتفاضة في فلسطين؟

بل لو كان ناصر موجودا في كان يسمح أن يجري احتلال العراق «وتشرّح» فمغالبه فيما النظام الرسمي العربي، بغالب أركانه، بين صامت أو متواطئ أو شريك في احتلال العراق، بل هل كان سمح بغير الحل العربي لسحب القوات العربية من الكويت العام 1990، بل لو كان موجودا هل سمح باستدامة النواتو لتدبير ليبيا، أو باستباحة سورية على مدى خمس سنوات، وكانت سورية بالنسبة إلى الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة، وجيشها العروبة عديدة ولكن في حاضر يسمح بإغراق اليمن في حمى عدوان لا يرحم واحتراب لا يبقى ولا يذّر... أو... أو...؟

بل لو كان عبد الناصر موجودا، هل كان يسمح أن يصوّر لبلادته عن غير المشروع الصهيوني «الاستعماري» وأن تتحول علاقة الأئمة بيول جوراها الحضاري إلى علاقة عداء مستمر يغذي كل النزاعات الطائفية والمذهبية والعنصرية.

لقد اختلف ناصر كثيراً مع حكومة مندريس في تركيا، ومع حكم الشاه في إيران، لكنه لم يحولّ خلافه السياسي مهما يوماً إلى حملة عنصرية شوفينية ضدّ أمّتين تجمعهما مع العرب روابط ومصالح عديدة ولكن على قاعدة واضحة «العربي عربي، والتركي تركي، والإيراني إيراني»...

الحديث إذن عن جمال عبد الناصر ليس مجرد حنين إلى ماضٍ مشرقٍ نعتزُّ به كعربٍ أحسبنا معه بوحدتنا وحرماننا، رغم كلِّ الثغرات والأخطاء التي اعتورت نظامه، بل وباجهزته وبيروقراطيته دولته، بل هو قراءة في حاضرٍ مزمق في ظلِّ تخلي الأئمة عن مبادئ حملتها مدرسة جمال

عبد الناصر العريقة العربية، كما هو استشراف لمستقبل تنتقل إليه وترتفع فيه رايات العروبة والديمقراطية، والاستقلال الحقيقي، وحرية الوطن والموطن، والتنمية الاجتماعية على قاعدة الكفاية والعدل، والتجذّر الحضاري الضاربة جذوره في روح الأئمة ورسالتها الخالدة، والممتدة اغصانها إلى رحاب العصر والعالم.

معن بشور

للعادلة ظالمأ، ومرفوضأ، ويوم وجّه التهمه لسورية كان نزيها ويوم برآها صار مسيئأ، ولما عاد فكشف لعبته بالترهة بهدف التجئي مرة أخرى واتهم حزب الله عادوا للتليل والتزوير، ويوم لاحت لهم بوادر صفقة سياسية يحتاجونها مع سورية وحزب الله تستدعي إلغاء المحكمة ما رف لهم جفن ووافقوا.

مع قضية الوزير السابق ميشال سماحة، وقفوا يصدرن الأحكام نيابة عن قضاء يفترض أنهم يقدسون أحكامه، ويحترمون قوانينه، ومع قرار القضاء بتوقيف سماحة طليوأ وزخروا مرة جديدة للعائلة والصرخا يحيا العدل، وارتضت قوى الثامن من آذار المسار القانوني ولم تتجرّح بموقف سياسي واحد يتخطى الحدود القضائية، فاكثفت بالتساؤل عن مبرّر تهريب المخبر ميلاد كرفوري، واللخل القانوني الذي يصعب القضية بفرصه إحضاره من مشغليه، ما يصعب المسألة القانونية كلها في دائرة الشبهة، وبقي هذا رأياً ولم يتحوّل إلى قضية في الشارع والسياسة، ولما صدر الحكم ودار في أروقة المستويات القضائية

التناخج على المستويين السياسي والاستراتيجي. ولعلّ معركة ريف اللاذقية، وتحديدا انتام السيطرة على المنطقة المسماة «جبل الأكراد»، وضمنها «سلمي» والاقتراب من السيطرة على ما يُسمى منطقة «جبل التركمان» وضمنها «ربيعة»، هي من المعارك الفصلية، نظرا لأهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المناطق، إذ إنهما تتاخم لواء الاسكندرون السليب الذي تحلته تركيا، وتعدّ سيطرة الجيش السوري على هذه المناطق، كما تقدّمه السريع في أرياف حلب، إنجازا كبيرا، يُعطل إلى حد كبير، الدعم اللوجستي الذي توفره تركيا للمجموعات الإرهابية على تنوّع تسمياتها، ويُبطئ فعليا الدعوات التركية لإسامة مناوئة عزالته، بحيث تكون بمثابة غايات خلفية لتركيب سبكتها وحوش الإرهاب.

ولعلّ تركه التي كانت قبل واقعة إسقاط «السوخي» الروسية، ضحك خطوطا حمراء أمام أيّ تقدّم للجيش السوري باتجاه مناطق سورية معينة، باتت اليوم تنفقد هذه الوقرة، فقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 واضح بشأن تأكيد وحدة سورية واحترام سيادتها، والمؤازرة الروسية للجيش السوري جوا، وتتمّ وفقا لم تطلبه الدولة السورية من أجل بسير سيادتها على أراضيها ودرح الإرهاب. وبالتالي فإن أيّ محاولة تركية لإنتهاك السيادة المناوئة عبر التهديد أو عبر التدخل، ستبرّد سلبيا على تركيا، وعلى مختلف الصعد، لإنها تُعدّ تجاوزا لقرار مجلس الأمن الدولي، وتكرارا لفلع النفياء التركي بإسقاط «السوخي» السوري. لذلك، فإن الموقف التركي سيقتصر على توسيع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، الذي اتهم روسيا الاتحادية بالسعي لإقامة دولة لاإذقية، والذي يقر نرادا حازما وسريعا من مصادر روسية. إن الدول السورية نذهب إلى «جنيف 3» بروؤية واضحة وكيفية وطبيعة الحل السياسي، ومنسجمة أيضا بما تحقّقه الجيش السوري من إنجازات حاسمة، في أرياف اللاذقية وحلب وحماة ودرعا، وما سبق لذلك. من إنجاز القضاء على جموعة التركم والسيطرة التي كانت تقوم ما يُسمى «جيش الاسلام الإيراني» في ريف دمشق. وفي إنجازات أخرت معظم الأورااق التي تملكها دول العدوان الإقليمية العربية وكانت تحاول وضعها على طاولات الحوار بشأن الحل السياسي.

وإذا ما عقدّ «جنيف 3» في 25 الحالي، فإنّ ظروفه تختلف عن الظروف التي انعقد في ظلها «جنيف 1» و«جنيف 2»، ولقائت فبيننا، ويعتقد المتابعون أنّ «جنيف 3» ربما يشكل

أطلق مشاريع وخطط التعليم الإلزامي وفتح أبواب الجامعات لإنشاء مصر من كل الطبقات، وأقام المعاهد ومراكز البحث والتدريب للقضاء على الفجوة العلمية بين الأمان والعالم...

وكان ناصر مقاوما لمحاولات فصل الأئمة عن تراثها الروحي العميق المتتمثل بالإسلام، فأرسل المئات من بعثات الأئمة لتعليم أبناء آسيا وأفريقيا أصول الدين الصحيح، تماما مثلما كان مدركا أهمية التّوّج الديني في البلاد، وأقته، فطلب من أنجاله الصغار أن يتبرّعوا بما جمعوه في حصالتهم من أجل تشييد الكاتدرائية القبطية الكبرى في القاهرة...

كان ناصر مقابوما لكلّ نزعة قومية أو عنصرية تلقى بفلاهاها على الحركة العربية الكلية العربية، فكان من أوائل الذين احتضنوا المطالب الشرعية للحركة الوطنية الكردية في شمال العراق، ومن أكثر المتفاعلين مع جماهير الأمازيغ في الجزائر إلى الدرجة أنّ صحافيها فرنسيا كان يتأرجح في جبال الأوراس فوجي «بقبائلي» لا يعرف العربية يعمل راديو ترانزستور يستمع إلى خطاب بلقيه جمال عبد الناصر، فلما سأل الصحافي القبائلي الجزائري: أنت لا تعرف العربية... هل تفهم ما يقوله ناصر؟... أجابه المواطن الجزائري على الفور: نعم أفهمه بقلبي...

كان ناصر مقابوما لكلّ تناحر بين أبناء الأئمة العربية، بل كان يسعى دوما إلى إصلاح ذات البين في الصراعات القبلية العربية، وهو سعي أدّى إلى استشهاده إثر إصابة وقتل أثناءه في الأردن بين النظام ومنظمة التحرير الفلسطينية (28 أيلول 1970). بعد أن رعى إنجاز اتفاق القاهرة بين هذه المنظمة والدولة اللبنانية (2 تشرين الثاني 1969)، إثر أزمة وزارية استمرت سبعة أشهر ورافقتها توترات مسلحة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، وحتى حين كانت تقرض عليه شخصيا تسوية، خصوصا مع هذا التنازع أو ذاك، بما فيها حرب اليمن نفسها في أوائل الستينيات، ما يكن يغلق الباب أمام التسويات مع خصوم الأمم في إطار سياسة «وحدة الصف» بعد أن يكون قد سار لسنوات في سياسة «وحدة الهدف».

كان ناصر مقابوما لكلّ محاولة لفرض الوحدة العربية بالقوة، رغم أن الوحدة العربية كانت أعظم أديفاه، فحال دون محاولات الزعيم عبد الكريم قاسم ضمّ الكويت بالقوة إلى العراق، بعد خروج القوات البريطانية منها العام 1960، كما أعاد القوات المصرية من سواحل سورية بعد الانفصال في أيلول 1961، حقنا للدماء العربية...

كان ناصر مقابوما لسياسات الهيمنة الاستعمارية على بلاد، وعلى العالم من حوله، فلم يكتف بدعم كل حركات التحرّر والاستقلال في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية فحسب، بل سعى مع رطم من زعماء دول هذه القارات إلى إطلاق حركة عدم الانحياز التي شكّلت قطبا ثالثا في عالم تسوده ثنائية قطبية وحرب باردة بين واشنطن وحلفائها من جهة وموسكو ومعسكرها من جهة ثانية... لذلك لم تكن المقامة عنده تكتيكا يستخدمه في خدمة استراتيجيات، بقدر ما كانت استراتيجية لها تكتيكاتها من أجل مجال من مجالات الحياة العربية... ولأن ناصر كان مقابوما عنيدا، تعرّض إلى حروب ومؤامرات لم تتوقف للفضاء عليه كعدو أول للصهيونية والدول الاستعمارية، قديمها وجديدها، بدءا من العدوان الثلاثي العام 1956، إلى الانفصال المشؤوم عام 1961، إلى حرب حزيران الماساوية العام 1967، لكنه كقابوم كان يخرج من كل حرب على مصر والائمة أكثر حرصا